

تنص التشريعات الحديثة بأن على البنوك الاحتفاظ بنسبة من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني . ويستطيع البنك المركزي وفقا لتغيير نسبة الاحتياطي القانونى أن يؤثر في حجم الإنتمان التي تمنحه البنوك التجارية حسب الحالة الاقتصادية في . الدولة فيرفع هذه النسبة في حالة التضخم ويخفضها في حالة الكساد